

التعددية بين ديمقراطية الأحزاب وديمقراطية



عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري

بغداد

الموضوعي العملي (التطبيق) لتنظيم العلاقات الخاصة والعامة وفق منطلقات ايدولوجية واضحة لها علاقة بالفرد والمجتمع والامة ، ولم يعرف العالم سابقا الأحزاب السياسية بالمفهوم المعاصر ، وإنما كانت هناك نواد ثقافية وجمعيات فكرية ومنتديات أدبية ذات اتجاهات مختلفة تعبر عن الراي العام الشعبي .

حركات واحزاب

غير ان هذه النوادى والجمعيات والمنتديات تحولت الى حركات واحزاب تنظيمية في منتصف القرن التاسع عشر ، فكانت هناك الاحزاب التقدمية والرجعية والقومية والاقليمية والدينية والاشتراكية والبرجوازية واليسارية ، واصبح من الضروري ان تتحول التلقائية الحزبية الى واقعية حزبية تنوفر فيها شروط التكوين التنظيمي ليحتل موقعه في عملية التغيير والبناء وترسيخ احزاب الديمقراطية ، فهل توفرت الموضوعية والضوابط التنظيمية لكل احزاب ما بعد احتلال العراق؟ لكي تنوفر الموضوعية لكل حزب او تنظيم يجب أولا ان يتوفر لكل حزب دليل نظري (وجود ايدولوجية) يمثل الخصور الشامل لاهدافه ومبادئه ويحدد البنوية التنظيمية والسياق النظري والتطبيقي له .

وفاننا (الوجود الجماهيري) الذي يعد شرطاً رئيساً لوجود ذلك الدليل الذي يحدد الدور الاساس في استيعاب مبادئ واهداف تلك النظرية ، غير ان هذا الوجود الجماهيري يتحول الى فوضى واطياف سياسية متناقضة تتفرق من خلالها المصالح الشخصية والتنافس السلبي اذا لم توجد قيادات واعية تتفاعل تفاعلا جديدا مع المشاريع والبرامج والوثائق السياسية التي تطرحها الاحزاب لتحقيق طموحات الشعب .

وثالثا (الشكل التنظيمي) الذي ينقل الاطار النظري الى المضمون التطبيقي ، بعيدا عن الاخطار المصلحية والاستفزاز السياسي الحزبي الذي يؤدي الى رد فعل قوي يقود الى العدوان على

أحق من الطرف الأخر بامتلاك السلطة من جهة أخرى ، وتحولت هذه التطلمات والطموحات الى فوضى في حرية تشكيل الاحزاب وممارسة الديمقراطية ، فشاعت ديمقراطية احزاب الاستيلاء على الدوائر العامة ومؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية ، واشغال دور المواطنين رغم فتاوى المرجعيات الدينية ، لتكون مقرا لهذا الحزب او تلك المنظمة دون ان تكون لمعظم هذه الاحزاب والحركات والجمعيات أنظمة او منهجية واضحة أو ميثاق يبرمج يحدد الاهداف والمبادئ باستثناء بعض الاحزاب الدينية والنضالي الطويل ، ويطلق على هذه الخطابات والشعارات السياسية والاشعارات السياسية والنشاطات التلقائية بفوضى حزبية (ديمقراطية الاحزاب) ومن مميزات هذا النوع من الديمقراطية ما يلي :-

1- الانفردية والمنعوية التلقائية منغلقة غياب السلطة وانتفاات الأمن وهيمنة المحتل ، بحيث أصبح من السهل فردا كان او مجموعة ان يطلق على نفسه اسما سياسيا وينسب الى نفسه التصريحات المختلفة والادوار التخيلية الافتراضية لكونهم تعرضوا لشتى انواع التعذيب والاضطهاد والتشريد .

2- ان الذي يجري الآن في ظل فوضى حزبية ديمقراطية تشكيل الاحزاب لا يتعدى محاولات تثبيت الشعارات على جدران المباني والمقرات الحزبية بمختلف الخطابات السياسية ، والتهافت على التصريحات المختلفة دون ، لعرف المواطن هوية التنظيمات الحزبية وبرامجها السياسية والتاريخ الختالي لاصحابها

3-في ظل فوضى حزبية ديمقراطية تشكل الاحزاب فقد الاستقرار فقوماته وانتشر الفلتان الأمني ، وكثرت اعمال الفساد الاداري والمالي على مرأى مؤسسي هذه الاحزاب ومسمع وعلم المحتلين رغم مظاهرات واحتجاجات المواطنين وتأكيد مطالبه المباشرة وشبه المباشرة . واما الحزب الشيوعي الذي قامت به الحرب العالمية الثانية كما هو في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والصين وكوريا الشمالية وفتنم الشمالية مع اختلافات محلية عديدة اضافة الى المسميات الأخرى كالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة . واما الحزب الشيوعي التي قامت به الحرب العالمية الثانية كما هو في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والصين وكوريا الشمالية وفتنم الشمالية مع اختلافات محلية عديدة اضافة الى المسميات الأخرى كالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة . واما الحزب الشيوعي التي قامت به الحرب العالمية الثانية كما هو في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والصين وكوريا الشمالية وفتنم الشمالية مع اختلافات محلية عديدة اضافة الى المسميات الأخرى كالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة .

بنفسه لنيل شرف مقابلة حاكم العراق المحتل .وانشغالهم بالتحالفات الخنائية لغرض تفتيت الوحدة الوطنية ، وتعميق نزعة التناحر والمزايدات والاختلاف على احتلال المناصب التي تدار من وراء سياسة (فرق تسد) .

مما ذكر يتبين أن مصطلح (ديمقراطية الاحزاب) ان صح التعبير يعني انعاش الازاء والممارسات الديمقراطية وفوضى الحرية ، وشيوع نزعة الانتقام وتصفية الحسابات بعيدا عن الضوابط الموضوعية ومقومات الديمقراطية الدستورية التي تعمل على رسم تصور جيد لبناء احزاب جماهيرية ذات قيادات واعية تعمل على فهم ما يحصل بين افعال الشارع وردودها ، مما يؤدي الى

5-فقدان الحوار المنهجي المبرمج واعتماده على الأفكار والحوارات التي يرسمها الافراد في تصوراتهم الخاطئة على دراسة الواقع وعدم معرفة اسس الديمقراطية الفاعلة التي تعمل على عدم مصادرة حقوق الآخرين ومشاركاتهم الايجابية في العمل السياسي والنساء الاجتماعي والاستقرار الأمني بعيدا عن العنف والتسلط والاضطهاد وتهميش الآخرين .

6-غياب الممارسة الديمقراطية والوقوع في خلل الرؤية القلقة لمجرى الأحداث إذ أن مثل هذه الممارسات اسيرة الاحزاب ذات النزعة الفئوية الضيقة والتراتب المسسوخ والصراع غير المشروع على مكاسب التمثيل الحزبي في هذا النشاط و

ذلك (الصراخ من أجل المكاسب) والسبب في ذلك يعود الى عدم وجود اتفاق موحد بين قيادات الاحزاب لرسم تصور جديد واقتصار النشاطات على كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير دون ان يكون هناك فهم مشترك لطبيعة الانتماء الحزبي سوى كونه رد فعل اتجاه ما حصل من سلبيات في الشارع السياسي الذي تغلب عليه الشعارات الصورية .

اما وضع هذا البلد الاقتصادي وتفشي البطالة ، وشيوع نزعة الأذلال الوطني ، وتفقت البنية التحتية وسلب ثروات العراق وتعطيل مؤسسات عمل الدولة ، حرمان ملايين المواطنين من صرف رواتبهم وتفكيك عوائل بريئة من الحاق التهم ضدها (التهمم بريئ حتى تثبت ادانته) .

فهذه تحمل على لافتات تعلق امام ابواب المحتلين لتواجه انتسامة مرتزقة ما وراء البحار .

7-استمت فوضى ديمقراطية الاحزاب في صراعات مسألة اقتسام السلطة (الحقائق الوزارية) التي يوزعها المحتل حسب ارادته ، والخوض بعد حضور المؤتمرات والذين يستدعيهم ويختارهم المحتل

على تمنيات شعاعية و رغبات شخصية أساسها تريد (زيد) ولا تريد (عمرو) 4-اختلال التوازن بين واقع الفرد وطموحاته مما يؤدي الى غياب الفهم الموضوعي للممارسات الديمقراطية واستيعاب الشكليات الحزبية التي تقود الى شل العلاقات الاجتماعية وسيطرة الخوف والرهيب على الآخرين .

السبب في ذلك يعود الى ان الممارسات الديمقراطية وتشكيل الاحزاب في ظل حرية الفوضى افتقر الى الضوابط الموضوعية وخضوعها لاجتهادات فردية تتطلع الى تسلط الفردية والاستبداد في قيادة الجماهير .

5-فقدان الحوار المنهجي المبرمج واعتماده على الأفكار والحوارات التي يرسمها الافراد في تصوراتهم الخاطئة على دراسة الواقع وعدم معرفة اسس الديمقراطية الفاعلة التي تعمل على عدم مصادرة حقوق الآخرين ومشاركاتهم الايجابية في العمل السياسي والنساء الاجتماعي والاستقرار الأمني بعيدا عن العنف والتسلط والاضطهاد وتهميش الآخرين .

6-غياب الممارسة الديمقراطية والوقوع في خلل الرؤية القلقة لمجرى الأحداث إذ أن مثل هذه الممارسات اسيرة الاحزاب ذات النزعة الفئوية الضيقة والتراتب المسسوخ والصراع غير المشروع على مكاسب التمثيل الحزبي في هذا النشاط و

ذلك (الصراخ من أجل المكاسب) والسبب في ذلك يعود الى عدم وجود اتفاق موحد بين قيادات الاحزاب لرسم تصور جديد واقتصار النشاطات على كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير دون ان يكون هناك فهم مشترك لطبيعة الانتماء الحزبي سوى كونه رد فعل اتجاه ما حصل من سلبيات في الشارع السياسي الذي تغلب عليه الشعارات الصورية .

اما وضع هذا البلد الاقتصادي وتفشي البطالة ، وشيوع نزعة الأذلال الوطني ، وتفقت البنية التحتية وسلب ثروات العراق وتعطيل مؤسسات عمل الدولة ، حرمان ملايين المواطنين من صرف رواتبهم وتفكيك عوائل بريئة من الحاق التهم ضدها (التهمم بريئ حتى تثبت ادانته) .

فهذه تحمل على لافتات تعلق امام ابواب المحتلين لتواجه انتسامة مرتزقة ما وراء البحار .

7-استمت فوضى ديمقراطية الاحزاب في صراعات مسألة اقتسام السلطة (الحقائق الوزارية) التي يوزعها المحتل حسب ارادته ، والخوض بعد حضور المؤتمرات والذين يستدعيهم ويختارهم المحتل

بناء دولة ديمقراطية فاعلة . كما أن احزاب الديمقراطية تعتمد على الحوار الهادف والسياسات المنظمة وصولا نحو أحقية كل حزب في المشاركة في نظام الحكم حسب قاعدته الجماهيرية وقدرته القيادية على كسب الجماهير بعيدا عن الاكراه والاستقرار والعنف .

ان احزاب الديمقراطية تسعى بالدرجة الأساس لممارسة الفعل الديمقراطي قبل الانتماء اليها ، كممارسة الصحافة ونشر الأدبيات وتوفير الأمان وتقديم خدمات الماء والكهرباء قبل أيجاد المقرات الحزبية ، وإعادة سلطة القضاء بدلا من حالة الصراع وطلب الحاء ، ومداواة جروح الإنسان وتأمين مستلزمات العيش لكافة المواطنين

ان احزاب الديمقراطية تسعى الى ايجاد صيغة توفيقية بين التيارات والأحزاب باتجاه العملية السياسية ، وتعمل على عدم الغاء الآخرين ايديولوجيا ، وتوحيد الجهود بغية الوصول الى السلطة لصالح ابناء الشعب وتركهم يختارون ممثلينهم بدون وصاية من أحد لكي تختسب هذه الاحزاب شرعيتها ووجودها من ضمير الشعب .

ان الديمقراطية في ظل الاحزاب التي اكتسبت شرعيتها ووجودها من الشعب هي الاطار الذي يجمع الاطراف السياسية تحت خيمة واحدة ، وهي الوسيلة الصالحة لإدارة جوانب الاختلاف والتباين في وجهات النظر ، كما أنها هي الطريق الذي يتيح اعتراف الفرد للآخر بحق الاجتهاد وحق الاختلاف واحترام الخيارات بروح ديمقراطية شفافة

ان احزاب الديمقراطية تستشرف المستقبل بشكل سليم دون عناد متزمت يقفز فوق الواقع ويلغي ارادة الشعب ، كما انها تعتمد على التحليلات المبدئية والاستنتاجات الواقعية لأراء النخب الديمقراطية وتعميق الرؤيا الأخرى ، من أجل تعميق الثقة بمستقبل المسار الديمقراطي الذي هو حق طبيعي من حقوق الإنسان ومن مميزات احزاب الديمقراطية ما يلي :-

العمل على توفير العناصر المادية والمعنوية والتربوية لأصالح الفرد وعدم تهميش دوره الاجتماعي ، واستكمال حاجاته اليومية وصنع سلوك ايجابي ليتطابق مع سلوك المفهوم والفعل مما يقلل الى درجة كبيرة من النزاعات المجتمعية وبناء مجتمع ديمقراطي ، والشعور باسؤولية المواطنية سواء على مستوى الأفراد و التيارات السياسية على اختلاف برامجها الاقتصادية والسياسية الخارجية المدنية والاقليمية والدولية ، مبنية

15 اتجاهات الرأي

على فهم جديد ومنطلق معاصر للمصالح الوطنية العليا ، وبناء مشروع استراتيجي وطني يشترك فيه الجميع بكل ادبياتهم وملهمهم وطوائفهم وانتماءاتهم ومرجعياتهم في مؤسسات مدنية ديمقراطية .

ان من مهام احزاب الديمقراطية عدم تحول السلطة والاحزاب الى قوى منسلطة على الآخرين ذلك ان احزاب الديمقراطية لا تفرض على الإنسان رأيا أو ثقافة بأسلوب قسري ، بخلاف حرية الفوضى في ديمقراطية الاحزاب الانشطارية .

بعد معرفة الديمقراطية ودورها بين ديمقراطية الاحزاب و احزاب الديمقراطية ينحتم علينا ان نحدد الدور الاساس الذي تلعبه (التعددية) الحزبية في ظل احزاب الديمقراطية ، أي ما تدعو اليه الاحزاب من التعددية السياسية الديمقراطية لن يكون كافيا لإقامة مشروع وطني عقلاني اذا كات على اساس التمثيل الطائفي أو القبلي أو العشائري الذي يتيح اخضاع بعض الفئات السياسية لغنائم سياسية اخرى ، وإنما على المشروع الوطني المطلوب ان يتمسك بوحدة العراق أرضا وشعبا ، والدعوة الى المصالحة الوطنية بين جميع القوى السياسية ، بمختلف اتجاهاتها والارتفاع بها الى مستوى التسامح والسلام ، التماسك بين ابناء الشعب ومحاربة الطائفية والتفرقة العنصرية ، والدفاع عن حق المواطن في حرته وكرامته وعدم المساس بخياراته السياسية والبنية والمهنية ومؤسسات التعجيل ببناء مؤسسات المجتمع المدني ، وتحديد هوية واهداف وتعديل الدستور الذي يحكم الدولة ، وان يحمل كل

وفي التعددية السياسية يتم الغاء المصلحية والانقسامات الداخلية على حساب الآخرين بعيدا عن الشعارات التي تقود الى الصراع السياسي بين مختلف الاحزاب والتيارات السياسية ، وفي التعددية الحزبية ضمان الحقوق العامة وتعزيز المجتمع المدني وسيادة القانون ، وعدم تركيز السلطات في سلطة واحدة ما دام الجميع يمارسون الديمقراطية ، من خلال التنظيمات السياسية وتعد الاحزاب والجمعيات والقبائل المهنية ، وهنا يسقط شعار فوضى حرية ديمقراطية الاحزاب ما بعد حرب احتلال العراق .

ان احزاب الديمقراطية تعمل على تأسيس مؤسسات ضمن مبادئ ديمقراطية تخلق انسان جديد يعقل للقانون ويحترم استقلال القضاء من أجل القضاء على حالات الفساد الاداري والمالي وتفعيل مبادئ النزاهة في كل الميادين .

ان احزاب الديمقراطية تعمل على وضع دستور دائم للبلاد يتنبئق منه كل القوانين الجديدة التي تلغي عمل القوانين المختلفة وتراعي حرمة وسيادة الدستور ، وتخصبت اسس جديدة في السياسة الخارجية العربية والاقليمية والدولية ، مبنية

الحماية والدعم الحكومي في زمن الحروب

أولاده ، وهم كالعاصب ما داموا يفتصبون أموال الشعب تحت شعار (الطائفة الناجية) ، وإنهم كالعصا ما دام كل واحد منهم حربيا لا تتوقف على أهله وأبناء جلده .

استخدامها يسير لا يحتاج إلى تدريب . إنا الحكام المحبسون فانهم فئة لا تعد إلا في مصاف الوطن وأيام الانتخابات تمتلئ بالخير الوفير ، وأنهم كالأجنبي ما دام احدهم لا يصل أمومة

الموغلة في عمقنا الصحراوي ، أن القتل العمد واخذ الرهائن والعنف والتحرش الجنسي وتساؤل المخدرات تمتل بعضاً من الممارسات الشاذة التي تنشر الرعب والمعاناة بين السكان .

نزاع عشائري

وكتيرا ما تسفر تلك النزاعات العشائرية عن تشريد المدنيين وقد يضطر هؤلاء الناس إلى ترك جميع ما يملكون ويفقد الأطفال فرص التعليم ويفقد الشباب فرص العمل . كذلك انتشار المظاهر المسلحة داخل المدن مع انتشار واسع للأسلحة الخفيفة والمتوسطة ، وحاملو السلاح على القليل من التدريب ، وقد بينت أمثلة حديثة كيف أن انتشار المجموعات المسلحة أدى إلى انتهاكات مروعة ذهب ضحيتها السكان المدنيون نتجة نزاعات شخصية أو عائلية أو عشائرية لم تستطع الدولة السيطرة عليها بسبب قوة نفوذ تلك المجموعات المسلحة وضعف الدولة وعدم قدرتها اللوجستية في بسط سلطة القانون على الجميع . وقد اثبتت بعض الدراسات ان الوفيات

حين غفلة من الحكومة الاتحادية ، وإنما حتى الوسط والجنوب العراقي الغني بالنفط يعيش أغلب الناس على الكفاف حيث بلغت نسبة الفقر فيه 31 بالم فة مع انتشار ظاهرة الاستجداء في جميع شوارع المدن والقصبات نساء واطفالاً يعمر الورد توقف سياراتك او تسمع زجاج السيارات من أجل الحصول على المال ، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة من دول الجور وارتفاع أسعار العلاج الطبي الحكومي والأهلي وشح المياه التي تتعرض لها انهار الجنوب العراقي وجفاف الكثير من الأنهار الفرعية في معظم أضية ونواحي المنطقة .. ولكي نتيج الحصول على المياه وتحسين مستوى الصحة العامة وحماية البيئة على الحكومة إعادة تاهيل محطات معالجة المياه وشبكات توزيعها ومحطات الضخ كذلك حفر الآبار عشائرية لم تستطع الدولة السيطرة عليها بسبب قوة نفوذ تلك المجموعات المسلحة وضعف الدولة وعدم قدرتها اللوجستية في بسط سلطة القانون على الجميع . وقد اثبتت بعض الدراسات ان الوفيات

شاكر عبد موسى الساعدي

بغداد

كثرة ما قالت حول الموضوع . كما عانى الملايين في المناطق المحررة من قبضة داعش صعبة الحصول على مياه شرب نظيفة وسكن لائق ونظام صرف صحي بعد تدمير البنية التحتية لمدهم التي تحتاج إلى (100) مليون دولار لغرض اعمارها بعد النزوح الواسع للسكان والسكن في مخيمات إيواء غير صحية في اوقات البرد والأمطار ، والذي قدر عددهم خمسة ملايين نازح عاد منهم حتى الان ما يقرب من 45بالمئة والبقية تعيش في مخيمات النزوح والإيواء .

مناطق غربية

ولا يقتصر الفقر على المناطق الغربية من العراق التي يشكل فيها 42.2 بالمئة من مجموع السكان والتي احتلها داعش

القاعدة ومن ثم داعش وما تخمله الدولة من تكاليف عسكرية لمقاتلة الإرهاب ، إضافة إلى قلة فرص العمل في المجتمع الذي تحولت فيه الإغلبية إلى باعة مفرد في الشوارع العامة والأزقة والساحات العامة والأسواق وبالتالي التهرب من إكمال التعليم لغثة واسعة من المجتمع وخاصة المناطق الريفية البعيدة عن الخدمات الحكومية التي هي اساسا متعذرة في المدن الرئيسية . إضافة إلى الفساد المالي المنتشر في الجسد العراقي منذ عام 2004حتى الان والذي لمج إليه السيد - حيدر العبادي - في خطباته الأخيرة بأنه سوف يحاربه بكل قوة مستندا بذلك إلى توجيهات المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي أتيح صوتهم في



الناس حين يولدون فهم منقسمون أسباطا أسباطا في كل أسرة باختلاف الدم ، وأفواجا أفواجا في كل فحة حبن ، ينشئون باختلاف الصحبة ، واحزابا واحزابا باختلاف الهوى في كل طائفة ومعتقد كالأرض نفسها ثلاثة أرباعها ماء ملح لا يستسوخ ولا يشرب وإنما منفعة لكل . خلال العقد الحالي زاد عدد الفقراء في العراق إلى حد غير متكافئ تماما مقارنة مع دول الجوار العراقي ، عندما وصل إلى أكثر من ثمانية ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر من أصل نفوس العراق المقررة لعام 2017ب أكثر من (37) مليون نسمة لأسباب كثيرة منها الحروب المستمرة مع الإرهاب بنسخته المدمرتين تنظيم